ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵔⵍⵎⴰⵏ
ⴰⵙⵏⵜⵉⵔ ⵏ ⵉⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النشرة الداخلية

الثلاثاء 18 أكتوبر 2022

العدد 660

في هذا العدد

افتتاح السنة التشريعية الجديدة.....02

اجتماعات وقرارات المكتب 05

الجلسات العمومية.....10

أنشطة الرئاسة / العلاقات الخارجية.....11

جلالة الملك يترأس افتتاح السنة التشريعية الجديدة ويلقي بالمناسبة خطابا ساميا.

طبقا لمقتضيات الفصل الخامس والستين من الدستور تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، مرفوقا بولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن، بافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشر، وذلك يوم الجمعة 17 ربيع الأول 1444 هـ الموافق لـ 14 أكتوبر 2022م.

وبهذه المناسبة الكريمة وجه جلالة الملك خطابا ساميا إلى أعضاء البرلمان، فيما يلي نصه الكامل:

"الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

إن افتتاح البرلمان ليس مجرد مناسبة دستورية، لتجديد اللقاء بممثلي الأمة، وإنما نعتبره موعدا سنويا هاما، لطرح القضايا الكبرى للأمة، لاسيما تلك التي تحظى بالأسبقية.

وقد ارتأينا أن نركز اليوم، على موضوعين هامين:

-الأول يتعلق بإشكالية الماء، وما تفرضه من تحديات ملحة، وأخرى مستقبلية.

-والثاني يهم تحقيق نقلة نوعية، في مجال النهوض بالاستثمار.

حضرات السيدات والسادة،

قال تعالى "وجعلنا من الماء كل شيء حي" صدق الله العظيم.

فالماء هو أصل الحياة، وهو عنصر أساسي في عملية التنمية، وضروري لكل المشاريع والقطاعات الإنتاجية.

ومن هنا، فإن إشكالية تدبير الموارد المائية تطرح نفسها بإلحاح، خاصة أن المغرب يمر بمرحلة جفاف صعبة، هي الأكثر حدة، منذ أكثر من ثلاثة عقود.

وإننا نسأل الله تعالى، أن ينعم على بلادنا بالغيث النافع.

ولمواجهة هذا الوضع، بادرنا منذ شهر فبراير الماضي، باتخاذ مجموعة من التدابير الاستباقية، في إطار مخطط مكافحة آثار الجفاف، بهدف توفير ماء الشرب، وتقديم المساعدة للفلاحين، والحفاظ على الماشية.

وإدراكا منا للطابع البنيوي لهذه الظاهرة ببلادنا، ما فتئنا نولي كامل الاهتمام لإشكالية الماء، في جميع جوانبها.

وقد خصصنا عدة جلسات عمل لهذه المسألة، تكللت بإخراج البرنامج الوطني الأولوي للماء 2020 - 2027.

كما حرصنا، منذ تولينا العرش، على مواصلة بناء السدود، حيث قمنا بإنجاز أكثر من 50 سدا، منها الكبرى والمتوسطة، إضافة إلى 20 سدا في طور الإنجاز.

وكيفما كان حجم التساقطات، خلال السنوات المقبلة، فإننا حريصون على تسريع إنجاز المشاريع، التي يتضمنها هذا البرنامج، في كل جهات ومناطق المملكة.

ونخص بالذكر، استكمال بناء السدود المبرمجة، وشبكات الربط المائي البيني، ومحطات تحلية مياه البحر، بالإضافة إلى تعزيز التوجه الهادف للاقتصاد في استخدام الماء، لاسيما في مجال الري.

حضرات السيدات والسادة،

إن مشكلة الجفاف وندرة المياه، لا تقتصر على المغرب فقط، وإنما أصبحت ظاهرة كونية، تزداد حدة، بسبب التغيرات المناخية.

كما أن الحالة الراهنة للموارد المائية، تسائلنا جميعا، حكومة ومؤسسات ومواطنين، وتقتضي منا التحلي بالصراحة والمسؤولية، في التعامل معها، ومعالجة نقط الضعف، التي تعاني منها.

فقد أصبح المغرب يعيش في وضعية إجهاد مائي هيكلي. ولا يمكن حل جميع المشاكل، بمجرد بناء التجهيزات المائية المبرمجة، رغم ضرورتها وأهميتها البالغة.

لذا، ندعو لأخذ إشكالية الماء، في كل أبعادها، بالجدية اللازمة، لاسيما عبر القطع مع كل أشكال التبذير، والاستغلال العشوائي وغير المسؤول، لهذه المادة الحيوية.

كما ينبغي ألا يكون مشكل الماء، موضوع مزايدات سياسية، أو مطية لتأجيج التوترات الاجتماعية.

وكلنا كمغاربة، مدعوون لمضاعفة الجهود، من أجل استعمال مسؤول وعقلاني للماء.

وهو ما يتطلب إحداث تغيير حقيقي في سلوكنا تجاه الماء. وعلى الإدارات والمصالح العمومية، أن تكون قدوة في هذا المجال.

كما يجب العمل على التدبير الأمثل للطلب، بالتوازي مع ما يتم إنجازه، في مجال تعبئة الموارد المائية.

أما على المدى المتوسط، فيجب تعزيز سياستنا الإرادية في مجال الماء، وتدارك التأخر الذي يعرفه هذا القطاع.

فواجب المسؤولية يتطلب اليوم، اعتماد اختيارات مستدامة ومتكاملة، والتحلي بروح التضامن والفعالية، في إطار المخطط الوطني الجديد للماء، الذي ندعو إلى التعجيل بتفعيله.

ونريد التركيز هنا، على بعض التوجهات الرئيسية:

-أولا: ضرورة إطلاق برامج ومبادرات أكثر طموحا، و استثمار الابتكارات والتكنولوجيات الحديثة، في مجال اقتصاد الماء، وإعادة استخدام المياه العادمة.

-ثانيا: إعطاء عناية خاصة لترشيد استغلال المياه الجوفية، والحفاظ على الفرشات المائية، من خلال التصدي لظاهرة الضخ غير القانوني، و الآبار العشوائية.

-ثالثا: التأكيد على أن سياسة الماء ليست مجرد سياسة قطاعية، وإنما هي شأن مشترك يهم العديد من القطاعات.

وهو ما يقتضي التحيين المستمر، للاستراتيجيات القطاعية، على ضوء الضغط على الموارد المائية، وتطورها المستقبلي.

-رابعا: ضرورة الأخذ بعين الاعتبار، للتكلفة الحقيقية للموارد المائية، في كل مرحلة من مراحل تعبئتها، وما يقتضي ذلك من شفافية وتوعية، بكل جوانب هذه التكلفة.

حضرات السيدات والسادة،

يتعلق المحور الثاني لهذا الخطاب، بموضوع الاستثمار، الذي يحظى ببالغ اهتمامنا.

وإننا نراهن اليوم، على الاستثمار المنتج، كرافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني، وتحقيق انخراط المغرب في القطاعات الواعدة؛

لأنها توفر فرص الشغل للشباب، وموارد التمويل لمختلف البرامج الاجتماعية والتنموية.

وننتظر أن يعطي الميثاق الوطني للاستثمار، دفعة ملموسة، على مستوى جاذبية المغرب للاستثمارات الخاصة، الوطنية والأجنبية.

وهو ما يتطلب رفع العراقيل، التي لاتزال تحول دون تحقيق الاستثمار الوطني لإقلاع حقيقي، على جميع المستويات.

فالمراكز الجهوية للاستثمار، مطالبة بالإشراف الشامل على عملية الاستثمار، في كل المراحل والرفع من فعاليتها وجودة خدماتها، في مواكبة وتأطير حاملي المشاريع، حتى إخراجها إلى حيز الوجود.

وفي المقابل، ينبغي أن تحظى بالدعم اللازم، من طرف جميع المتدخلين، سواء على الصعيد المركزي أو الترابي.

وعلى مستوى مناخ الأعمال، فقد مكنت الإصلاحات الهيكلية التي قمنا بها، من تحسين صورة ومكانة المغرب في هذا المجال.

ولكن النتائج المحققة، تحتاج إلى المزيد من العمل، لتحرير كل الطاقات والإمكانات الوطنية، وتشجيع المبادرة الخاصة، وجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

وهنا نريد التركيز، مرة أخرى، على ضرورة التفعيل الكامل لميثاق اللاتمركز الإداري، وتبسيط ورقمنة المساطر، وتسهيل الولوج إلى العقار، وإلى الطاقات الخضراء، وكذا توفير الدعم المالي لحاملي المشاريع.

ولتقوية ثقة المستثمرين في بلادنا، كوجهة للاستثمار المنتج، ندعو لتعزيز قواعد المنافسة الشريفة، وتفعيل آليات التحكيم والوساطة، لحل النزاعات في هذا المجال.

وبما أن الاستثمار هو شأن كل المؤسسات والقطاع الخاص فإننا نؤكد على ضرورة تعبئة الجميع، والتحلي بروح المسؤولية، للنهوض بهذا القطاع المصيري لتقدم البلاد.

ويبقى الهدف الاستراتيجي، هو أن يأخذ القطاع الخاص، المكانة التي يستحقها، في مجال الاستثمار، كمحرك حقيقي للاقتصاد الوطني.

والمقاولات المغربية، ومنظماتها الوطنية والجهوية والقطاعية، مدعوة لأن تشكل رافعة للاستثمار وريادة الأعمال.

كما أن القطاع البنكي والمالي الوطني، مطالب بدعم وتمويل الجيل الجديد، من المستثمرين والمقاولين، خاصة الشباب والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

وفي هذا السياق، نجدد الدعوة لإعطاء عناية خاصة، لاستثمارات ومبادرات أبناء الجالية المغربية بالخارج.

ولتحقيق الأهداف المنشودة، وجهنا الحكومة، بتعاون مع القطاع الخاص والبنكي، لترجمة التزامات كل طرف في تعاقد وطني للاستثمار.

ويهدف هذا التعاقد لتعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات، وخلق 500 ألف منصب شغل، في الفترة بين 2022 و2026.

حضرات السيدات والسادة،

لا يخفى عليكم دور المؤسسة البرلمانية، في مجالات التشريع والتقييم والمراقبة، في الدفع قدما بإشكاليات الماء والاستثمار، وبمختلف القضايا والانشغالات، التي تهم الوطن والمواطنين.

فكونوا رعاكم الله، في مستوى المسؤولية الوطنية الجسيمة التي تتحملونها، لا سيما في الظروف الوطنية، والتقلبات العالمية الحالية.

وخير الختام قوله تعالى: "وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم". صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته."

▪ اجتماع رقم 2022/23
ليوم الثلاثاء 11 أكتوبر 2022

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 11 أكتوبر 2022 اجتماعا برئاسة رئيس المجلس السيد النعم ميارة، ومشاركة الأعضاء السادة:

- **محمد حنين : الخليفة الأول للرئيس؛**
- **أحمد اخشيشن : الخليفة الثاني للرئيس؛**
- **عبد الإله حفظي : محاسب المجلس؛**
- **ميلود معصيد : محاسب المجلس؛**
- **صفية بلفقيه : أمينة المجلس.**

فيما اعتذر عن المشاركة في هذا الاجتماع، **السيدة والسادة:**

- **فؤاد القادري : الخليفة الثالث للرئيس؛**
- **المهدي عثمون : الخليفة الرابع للرئيس؛**
- **عبد السلام بلقشور : الخليفة الخامس للرئيس؛**
- **محمد سالم بنمسعود : محاسب المجلس؛**
- **مصطفى مشارك : أمين المجلس؛**
- **جواد الهلالي : أمين المجلس.**

← قرار رقم 2022/23/01 **بالموافقة** على الترتيبات التنظيمية المتعلقة بافتتاح دورة أكتوبر من السنة التشريعية 2022-2023؛

← قرار رقم 2022/23/02 **باعتماد** أرضية وبرنامج الملتقى البرلماني الرابع للجهات المزمع تنظيمه يوم الأربعاء 19 أكتوبر 2022، تحت شعار "مأسسة النهج التعاقدي: دعامة أساسية لتسريع تنزيل الجهوية المتقدمة"؛

❖ قرار رقم 2022/23/03 **بالموافقة** على جدول أعمال اجتماع لجنة التنسيق بين مجلسي البرلمان ليوم الثلاثاء 11 أكتوبر 2022 على الساعة الثالثة زوالا.

❖ العلاقة مع المؤسسات الدستورية

← قرار رقم 2022/23/04 **بالإعلان** في الجلسة العامة عن منطوق قرار المحكمة الدستورية رقم 198 الصادر بتاريخ 27 سبتمبر 2022، الذي قضت بموجبه برفض الطلب الرامي إلى إلغاء انتخاب السيدة "جليلة مرسلي" عضوا بمجلس المستشارين، على إثر الاقتراع الذي أجري في 5 أكتوبر 2021، برسم الهيئة الناخبة لممثلي غرف الصناعة التقليدية بالدائرة الانتخابية "الدار البيضاء-سطات"؛

← قرار رقم 2022/23/05 **بتعميم** رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على الفرق والمجموعات وأعضاء المجلس غير المنتسبين، المنجز في إطار إحالة ذاتية، تحت عنوان: "أية دينامية عمرانية من أجل تهيئة مستدامة للساحل".

❖ التشريع

← قرار رقم 2022/23/06 **بالإعلان** في الجلسة العامة عن التوصل بمشاريع ومقترحات القوانين التالية:

- مقترح قانون بتغيير وتتميم أحكام الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.398 يتعلق بإحداث الجامعات. (تقدم به أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة بتاريخ 25 يوليوز 2022)؛
- مقترح قانون تحدث بموجبه الوكالة الوطنية لإعادة الاعتبار للقصور والقصبات. (تقدم به أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة بتاريخ 25 يوليوز 2022)؛
- مقترح قانون يقضي بتعديل القانون رقم 74.15 المتعلّق بالمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج. (تقدم به أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة بتاريخ 25 يوليوز 2022)؛
- مقترح قانون يتعلق بالبناء الخفيف الإيكولوجي البديل. (تقدم به أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار بتاريخ 26 يوليوز 2022)؛

- مشروع قانون رقم 84.21 يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية. (محال على المجلس من مجلس النواب بتاريخ 27 يوليوز 2022)؛
- مشروع قانون رقم 85.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 52.09 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية. (محال على المجلس من مجلس النواب بتاريخ 27 يوليوز 2022)؛
- مشروع قانون رقم 40.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة. (محال على المجلس من مجلس النواب بتاريخ 27 يوليوز 2022)؛
- مشروع قانون رقم 41.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة. (محال على المجلس من مجلس النواب بتاريخ 27 يوليوز 2022)؛
- مشروع قانون رقم 27.22 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية. (مودع من لدن السيد رئيس الحكومة بتاريخ 06 أكتوبر 2022).

← قرار رقم 2022/23/07 **بإحالة** مشروع قانون رقم 27.22 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، إلى لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وتعميمه على الفرق والمجموعات وأعضاء المجلس غير المنتسبين.

← **قرار رقم 2022/23/08 بعقد** جلسة عامة يوم الثلاثاء 18 أكتوبر 2022 مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية الأسبوعية، للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة التالية:

- مشروع قانون رقم 84.21 يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية؛
- مشروع قانون رقم 85.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 52.09 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية البحرية.
- مشروع قانون- إطار رقم 06.22 يتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية.

← قرار رقم 2022/23/09 **بدعوة** ندوة الرؤساء إلى الاجتماع يوم الثلاثاء 18 أكتوبر 2022، لترتيب أشغال الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين الجاهزة.

❖ الأسئلة الشفهية

← قرار رقم 2022/23/10 **بالاحتفاظ** بنمط مساءلة الحكومة
في جلسات الأسئلة الشفهية خلال دورة أبريل 2022، والقاضي بعقد الجلسات المذكورة بحضور ثلاثة وزراء على الأقل في كل جلسة أسبوعية.

← قرار رقم 2022/23/11 **بتوزيع** إجابة السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة على الفرق والمجموعات وأعضاء المجلس غير المنتسبين، بخصوص التدابير المتخذة لتنفيذ التعهدات التي عبّرت عنها السيدة الوزيرة، في جلسة الأسئلة الشفهية المنعقدة في فاتح فبراير 2022.

← قرار رقم 2022/23/12 **بإحالة** تعهدات والتزامات رئيس وأعضاء الحكومة خلال جلسات الأسئلة الشفهية المنعقدة في دورة أبريل 2022، إلى الحكومة والفرق والمجموعات وأعضاء المجلس غير المنتسبين.

❖ أشغال اللجان الدائمة والمؤقتة

← قرار رقم 2022/23/13 **بإحالة** مراسلة السيد رئيس الحكومة على لجنة المالية بشأن دعوتها للاجتماع، لتمكين السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية من اخبارها بفتح اعتمادات إضافية بمرسوم خلال السنة المالية 2022، قدرها 12 مليار درهم.

← قرار رقم 2022/23/14 **بإخبار** لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، والفريقين المعنيين بعدم قبول الحكومة لثلاثة مقترحات قوانين، وهي:

- مقترح قانون يتعلق بنسخ المادة 27 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 بتاريخ 15 جمادى الثانية 1392(27 يوليوز 1972) يتعلق بنظام الضمان الاجتماعي كما تم تغييره وتتميمه. (تقدم به السيد محمد بودس بمعية أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار بتاريخ 18 ماي 2022)؛
- مقترح قانون يقضي بتتميم المادة 19 من القانون رقم 15.01 المتعلق بكفالة الأطفال المهملين؛ (تقدم به السادة أعضاء الفريق الاشتراكي بتاريخ 06 ماي 2022)؛
- مقترح قانون يقضي بتغيير وتميم القانون رقم 65.99 بمثابة مدونة الشغل. (تقدم به السادة أعضاء الفريق الاشتراكي بتاريخ 06 ماي 2022) .

❖ العلاقات الخارجية

← قرار رقم 2022/23/15 **بالمشاركة** في أشغال المرحلة الرابعة من الدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا المنعقدة بستراسبورغ، فرنسا، خلال الفترة الممتدة من 10 إلى 14 أكتوبر 2022.

← قرار رقم 2022/23/16 **بالمشاركة** في أشغال الدورة العادية الأولى للبرلمان الإفريقي المزمع عقدها بميدراند، جنوب إفريقيا، خلال الفترة الممتدة من 23 أكتوبر إلى 12 نونبر 2022.

← قرار رقم 2022/23/17 **بالمشاركة** في أشغال الدورة الـ78 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي والمؤتمر ال44 لرؤساء المجالس الأعضاء في الاتحاد، المزمع عقدها بفيكتوريا فولز، جمهورية زيمبابوي، خلال الفترة الممتدة من 05 إلى 10 نونبر 2022.

← قرار رقم 2022/23/18 **بالمشاركة** في أشغال اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي بمناسبة كوب 27 والمزمع عقده بشرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، يوم 13 نونبر 2022.

← قرار رقم 2022/23/19 **بالمشاركة** في أشغال الدورة السنوية للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، المزمع عقدها بالعاصمة مدريد خلال الفترة الممتدة من 18 إلى 21 نونبر 2022.

← قرار رقم 2022/23/20 **بالموافقة** على طلب رئيسة برلمان جمهورية أذربيجان تعيين ممثلي البرلمان المغربي في الشبكة البرلمانية لحركة دول عدم الانحياز (5 أعضاء) تنفيذا لمقتضيات قرار مؤتمر الأول للشبكة الذي انعقد بالعاصمة باكو خلال الفترة الممتدة من 30 يونيو إلى فاتح يوليوز 2022.

← قرار رقم 2022/23/21 بإحالة المراسلة الواردة من رئيس الشبكة البرلمانية حول بيئة صحية التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، بخصوص رغبة أعضاء الشبكة في تبادل خبراتهم مع أعضاء البرلمان المغربي واقتراح زيارة للمملكة المغربية في شهر نونبر 2022، على لجنة التنسيق بين المجلسين.

جلسة عامة تشريعية للدراسة والتصويت على مشاريع قوانين جاهزة.

يعقد مجلس المستشارين يومه الثلاثاء 18 أكتوبر 2022 بعد جلسة الأسئلة الشفهية جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على النصوص الجاهزة التالية:

- مشروع قانون رقم 84.21 يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية؛
- مشروع قانون رقم 85.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 52.09 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية البحرية؛
- مشروع قانون- إطار رقم 06.22 يتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية.

- **مشاركة وفد مجلس المستشارين لدى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في أشغال المرحلة الرابعة من الدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.**

شارك وفد مجلس المستشارين لدى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في أشغال المرحلة الرابعة من الدورة العادية التي انعقدت بمقر مجلس أوروبا، بستراسبورغ، خلال الفترة الممتدة ما بين 10و 14 أكتوبر 2022.

وجرت أشغال هذه الدورة الخريفية في سياق خاص يتسم برغبة البلدان الأعضاء وشركاء الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في الاستعداد لمرحلة ما بعد جائحة كوفيد، وكذا بغياب رؤية واضحة في مواجهة الوضع الأمني الدولي الراهن.

كما تميزت هذه الدورة بإلقاء خطابين هامين أمام أعضاء الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا للرئيس الإيرلندي Michael D Higgins، والسيد Ignazio Cassis رئيس الاتحاد الفيدرالي السويسري، وكذلك من قبل رئيس وزراء ألبانيا السيد Edi Rama، كما عرفت الدورة إلقاء الرئيس الأوكراني Volodymyr Zelenskyخطابًا أمام أعضاء الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا عبر تقنية الفيديو، ليتم مباشرة بعد ذلك عقد مناقشة عاجلة حول العواقب السياسية للأزمة الروسية الأوكرانية.

كما عرفت الجلسات العامة للجمعية خلال هذه الدورة مناقشات عدة تقارير ومواضيع أهمها:

"التهديدات بحظر مظاهرات الكبرياء في الدول الأعضاء في مجلس أوروبا"و" مكافحة الإسلاموفوبيا أو العنصرية ضد المسلمين، والتمييز ضد التطعيم" و"عواقب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على حقوق الإنسان في جزيرة أيرلندا"و"إساءة استخدام الدول لنظام معلومات شنغن لفرض عقوبات ذات دوافع سياسية" و"التمييز ضد المرأة في الرياضة"، و"بلدان ثالثة آمنة لطالبي اللجوء"، و"مراجعة حقوق العمل".

وفد برلماني مغربي يشارك في أشغال الجمعية 145 للإتحاد البرلماني الدولي برواندا.

شارك البرلمان المغربي بوفد رفيع المستوى في أشغال الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد الاتحاد البرلماني الدولي والدورة الـ 210 لمجلسه الحاكم، وكذا الاجتماعات ذات الصلة التي استضافها البرلمان الرواندي في العاصمة كغالي من 10 إلى 15 أكتوبر 2022، بحضور 1000 مندوب يمثلون 148 برلمانا من جميع أنحاء العالم.

وضم الوفد في عضويته عن مجلس النواب كلا من النائب أحمد التويزي، رئيس فريق الأصالة والمعاصرة رئيس الوفد، والنائب مصطفى الرداد، عضو فريق التجمع الوطني للأحرار، والنائبة خدوج السلاسي، عضو الفريق الاشتراكي، **وعن مجلس المستشارين كلا من المستشار كمال أيت ميك، عضو فريق التجمع الوطني للأحرار، والمستشار السيد حسن شميس، عضو فريق الأصالة والمعاصرة.**

وقد تمحور موضوع هذه الدورة حول: " المساواة بين الجنسين والبرلمانات المراعية للمنظور الجنساني بوصفهما عاملين للتغيير من أجل إقامة عالم أكثر سلميةً وقدرةً على الصمود "، و ذلك سعيا من الاتحاد البرلماني الدولي لتوحيد وجهات النظر بين البرلمانيين بهدف التوصل إلى اتفاقيات وتوافق في الآراء حول الأطر القانونية والسياسات والإجراءات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين و تقليص الفوارق بينهما وكذا توحيد أصوات البرلمانيين و بذل المزيد من الجهد لإحداث تأثيرات عالمية ذات مغزى في تعزيز السلام والمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة لصالح شعوب العالم.

كما ناقش المشاركون خلال هذه الدورة عددا من القضايا المحورية الهامة من خلال اللجان الدائمة والمتخصصة وبالخصوص الإجراءات البرلمانية التي يجب اتخاذها بشأن الهجرة الدولية وكيفية وقف الاتّجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان، والتدهور البيئي وآثاره على انتشار الإرهاب؛ وضمان الأمن الغذائي العالمي؛ الهجومات والجرائم السيبرانية وآثارها على الأمن الدولي.

وعلى هامش الدورة أجرى الوفد المغربي عددا من اللقاءات مع الوفود المشاركة من أجل تعزيز التعاون البرلماني الثنائي والمتعدد الأطراف.

وتجدر الإشارة الى أن الاتحاد البرلماني الدولي يعد أكبر تجمع عالمي للبرلمانات تأسس في عام 1889، ويضم 178 برلمانا عضوا.

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف:53728134 (212+)

الفاكس:537728134(212+)

البريد الإلكتروني:Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني:www.chambredesconseillers.ma